



بقلم: د. عمر القاضي

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق... الواقع والتحديات

المشروعات الكبيرة. في حين أن إدراك الدول النامية لتلك المشروعات جاء متأخرًا وكجزء من المعالجات للآثار الاجتماعية الناشئة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والمتمثلة في امتصاص البطالة، وتقليص دور الدولة في الاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة للوافدين الشباب إلى سوق العمل، وتحسين أوضاع الفئات المهمشة منهم، أو في استهداف النسوة في مشاريع كجزء من تصويب أوضاع حكومات تلك الدول أمام الدول المتقدمة بهدف الحصول على المزيد من المنح والمساعدات من المنظمات الدولية. ويختلف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي وذلك بحسب طبيعة اقتصاد كل دولة وخصائصها، فقد وضعت كل دولة معايير محددة بها لتصنيف هذه المشروعات، وكان من أهم المعايير تلك التي تتحدد في عدد العاملين ورأس مال المشروع، فالدول المتقدمة ترى أن عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتراوح بين 200 و400 عامل، كما أن رأس مال المشروع لا يتجاوز 2 مليون دولار أمريكي، في حين تصنف الدول

حظي الاهتمام بقضية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل العديد من الدول المتقدمة والنامية بالنظر للآثار الإيجابية المتعددة التي تحققها تلك المشروعات على صعيد الاقتصاد، والمتمثلة في أنها أولاً تشكل المصدر الأساسي لخلق فرص العمل والتقليل من البطالة، وثانياً في إشاعة ثقافة العمل الحر، وثالثاً في الاستخدام الأمثل لرأس المال نتيجة للارتباط المباشر للمشروع بإدارته، ورابعاً في التكلفة المنخفضة لرأس المال المطلوب بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، وخامساً في توسيع القاعدة الإنتاجية والمساهمة في خلق القيمة المضافة، وسادساً في محدودية تأثير تلك المشروعات بالأزمات الدولية نتيجة قلة اعتمادها على الأسواق الخارجية.

لقد أدركت الدول المتقدمة مدى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مبكراً، إذ عملت على إيجاد البيئة التشريعية والتنظيمية والتمويلية اللازمة لها، لما تشكله مخراجات تلك المشروعات كسلع وسيطة ومصدر أساسي لمدخلات المشروعات الكبيرة، ونجحت بذلك في تقليل الاعتماد على الخارج في تغذية

حاصل على
الدكتوراه من
الاقتصاد من
جامعة بغداد-
العراق في
2006



**على صعيد الوطن
العربي، تشير
إحصاءات العام
2008 إلى أن
هنالك ما يقارب
130 مؤسسة
مالية تعمل في
مجال تمويل
المشروعات
الصغيرة
والمتوسطة،
تصل استثماراتها
إلى ما يقارب 2.5
مليارات دولار
أمريكي، في حين
تقدر الحاجة
الحقيقية لتطوير
هذه المشروعات
إلى ما يقارب 6
مليارات دولار
أمريكي**

العام 2008 إلى أن هنالك ما يقارب 130 مؤسسة مالية تعمل في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تصل استثماراتها إلى ما يقارب 2.5 مليارات دولار أمريكي موزعة على شكل قروض، في حين تقدر الحاجة الحقيقية لتطوير هذه المشروعات لتكون محركاً للإبداع والنمو والاستقرار الاقتصادي إلى ما يقارب 6 مليارات دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 3.5 مليارات دولار.

أما في ما يخص العراق فنجد أن الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد ظهر حديثاً، وتحديدًا بعد العام 2003 من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والمنظمات الأجنبية غير الحكومية العاملة داخل العراق. إذ أدرجت الوكالة الأمريكية موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كجزء أساسي في خطتها للعام 2006 والمسماة استراتيجية الانتصار في العراق، والمتمثلة في زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية وتبني برامج تعزز قدرة العراقيين في الحصول على القروض الضرورية والخدمات المالية مما يضمن

النامية هذه المشروعات بتلك التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها عن 50 عاملاً، وبرأس مال لا يتجاوز 500 ألف دولار أمريكي. وبالرغم من هذا الاختلاف في التصنيف فإن المتفق عليه - من قبل جميع دول العالم - هو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تمتاز بعدد قليل من الأيدي العاملة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.

وإدراكاً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم عملية التنمية الاقتصادية، فقد دأبت العديد من دول العالم على إيجاد أفضل الوسائل لتوفير التمويل اللازم لإنشاء وتطوير ودعم تلك المشروعات، والتي تتمثل في بناء استراتيجيات لتنمية وإدامة مصادر التمويل وبلوغها إلى أبعد مدى تتواجد فيها تلك المشروعات عن طريق إنشاء المؤسسات التمويلية المتخصصة وتوسيع القائم منها، وفي صناديق الدعم المالي للاستثمار في تلك المشروعات بالنظر لتدني مستوى المخاطرة وتحقيق عائد مستقر وثابت بالمقارنة مع الاستثمار في المشروعات الكبيرة. فعلى صعيد الوطن العربي، تشير إحصاءات



المشروعات الصغيرة

والمتوسطة تشكل ما يقارب 80% من بيئة الأعمال في العراق.. يعمل بها ما يقارب 75% من القوى العاملة.. وتتركز النسبة الأعلى من تلك المشروعات في المناطق الريفية التي تمتهن العمل في الزراعة والتربية الحيوانية، إلا أن نسبة كبيرة من تلك المشروعات تنضوي حالياً تحت ما يسمى بالقطاع غير الرسمي

الوصول إلى الفرص الاقتصادية المحققة للنمو. بالمقابل لم يصدر عن الحكومة العراقية طوال السنوات الست الماضية إلا القليل بهذا الخصوص، بسبب إعطاء الأولوية في العمل إلى تحسين الوضع الأمني، الذي لا يمكن فصله عن الوضع الاقتصادي، إذ إن أحدهما يغذي الآخر.

وبالنظر إلى بيئة الأعمال في العراق، نجد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما يقارب 80% منها، ويعمل بها ما يقارب 75% من القوى العاملة، وتتركز النسبة الأعلى من تلك المشروعات في المناطق الريفية التي تمتهن العمل في الزراعة والتربية الحيوانية، إلا أن نسبة كبيرة من تلك المشروعات تنضوي حالياً تحت ما يسمى بالقطاع غير الرسمي - حيث تكون المشروعات غير حاصلة على رخص العمل، أو غير راغبة في تجديدها، بغية الإبقاء على العمل خارج القطاع الرسمي، هروباً من الخضوع للإجراءات القانونية، ومنها المتعلقة بالعمالة والتشريعات الضريبية - مما يؤدي إلى حرمان تلك المشروعات من المزايا المتاحة للقطاع الرسمي، كالحصول على

التمويل، وحماية حقوق الملكية، والاستفادة من الأصول الثابتة المملوكة لها نتيجة عدم إمكانية تسجيلها واستخدامها كضمانات مقابل الحصول على التمويل اللازم، مما يسهم في إضعاف مساهمتها بالنشاط الاقتصادي المتمثل بالإنتاج والتشغيل.

وتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق مجموعة من المشكلات التي تعوق نموها، ويمكن تصنيفها إلى:

مشكلات خارجية تتمثل في:

- قصور البنى الأساسية المتاحة (مواصلات، خدمات، اتصالات وغيرها).
- مشكلات مؤسسية تتمثل في سن القوانين والتشريعات - أو تحديث القائم منها - التي تنظم عمل تلك المشروعات وتقدم التسهيلات لها.
- عدم توافر الموارد المالية الكافية لإقامة وتطوير تلك المشروعات وارتفاع تكاليفها.
- عدم توافر المعلومات الكافية عن حجم الأسواق، وشدة المنافسة الخارجية الناشئة عن انفتاح الأسواق الداخلية أمام التدفق غير المحدود للسلع المستوردة



1. وعلى حساب النوعية .
2. مشاكل أمنية نتيجة غياب الاستقرار الأمني، والتي أثقلت كاهل المستثمرين وحدت من قدرة مؤسسات التمويل المحلية والدولية للتوسع في عمليات التمويل.
3. صعوبة حصول المصارف على التمويل اللازم من الجهات الدولية وبتكاليف متدنية.
4. تتمثل هياكل ملكية أغلب المصارف الخاصة في كونها عائلية لا تخضع لقواعد الحوكمة وممارسات القيادة الرشيدة.
5. طول وتعقيد المستندات والإجراءات وحجم الضمانات الكبيرة المطلوبة للحصول على التمويل الرسمي.
6. عدم رغبة أصحاب تلك المشروعات من تدخل المصارف في الشؤون الداخلية للمشروع.
7. الدخول في ممارسات فاسدة بغية الحصول على التمويل بما يثقل كاهل أصحاب تلك المشروعات، ويحرم بذلك المصارف (الحكومية والخاصة) من فرصة الاستفادة من دخل ثابت ومستقر.
8. ارتفاع أسعار الفائدة الممنوحة من قبل البنك المركزي العراقي على ودائع المصارف لديه، والتي بلغت 20% في
9. ومشكلات داخلية تتمثل في تدني مستوى التعليم لأصحاب تلك المشروعات والعاملين فيها، وفي نقص المهارة والتدريب مما يحد من قدرتها على الاتصال بمؤسسات التمويل والاستجابة السريعة لمتطلبات التمويل المتمثلة في تقديم البيانات المالية المطلوبة.
10. وبالرغم من تلك المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن تطوراً ملحوظاً عرفته تلك المشروعات من حيث التمويل، ففي العراق حالياً توجد ثلاث مؤسسات دولية وثمانية مؤسسات محلية تم تأسيسها بعد العام 2003 متخصصة في تمويل تلك المشروعات، تعتمد جميعها في التمويل على المنح والقروض المقدمة من الجهات والمنظمات الدولية وبشروط ميسرة، نتيجة لغياب الدور الفاعل للمصارف الحكومية والخاصة لأسباب عديدة منها:

وتوزعت القروض ما بين 60% لمشروعات قائمة بهدف توسيعها، مقابل 40% من القروض لمشروعات جديدة.

ويبقى خطر تهديد بقاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدمه قائماً في ظل وجود العديد من التحديات والمتمثلة في:

1. غياب الاستراتيجية الواضحة من قبل الحكومة في دمج قسم من تلك المشروعات بالقطاع الرسمي، أو في عدم رغبة أصحاب تلك المشروعات من الاندماج بالقطاع الرسمي خشية الوقوع تحت طائلة المسؤولية القانونية والضريبية.

2. عزوف المصارف الخاصة في تمويل تلك المشروعات من جهة، وفي عدم تواجد المصارف في الكثير من المحافظات والأقضية والنواحي من جهة أخرى، والتي تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها ما يقارب 90% من إجمالي بيئة الأعمال.

3. ضعف ارتباط تلك المشروعات مع المشروعات الكبيرة من حيث عدم تواجدها بالقرب من المشروعات الكبيرة، وفي استخدام مخرجاتها كسلع وسيطة.

4. وقوع تلك المشروعات تحت خيار الاستمرار والبقاء في السوق مقابل التنازل عن الربحية وبالعكس، بالنظر لعدم تطوير وتنمية التشريعات والأنظمة الحاكمة والداعمة لها، مسبباً في شيوع منطق الاستمرارية غير الواضح في أذهان المستثمرين الصغار، ويصبح الربح السريع لديهم هو الخيار الاستراتيجي الوحيد، ويتم تحقيق ذلك على حساب الاستمرارية، وعلى حساب أشياء أخرى مرتبطة بالجودة والتميز.

وبالرغم مما تقدم يبدو أن هنالك اهتماماً واضحاً من قبل مؤسسات التمويل العاملة داخل العراق في تطوير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ العام 2003، فإن التجربة مازالت حديثة العهد في العراق، لذلك ليس من المستغرب أن تواجه تلك المنظمات الكثير من الصعوبات في الحصول على المعلومات المتعلقة بمشروع القرض وأدائه، وفي الحصول على البيانات المالية بهدف الوقوف على مدى قدرة المشروع على السداد أولاً، وفي التقدم الذي يحرزه المشروع بعد التمويل ثانياً.

إن جميع مؤسسات التمويل الدولية والمحلية



العام 2008 كجزء من السياسة النقدية للبنك المركزي في خفض معدلات التضخم والسيطرة على عرض النقد، والذي عطل من وظيفة المصارف المتمثلة في منح الائتمان مقابل تفضيلها إيداع الفوائض المالية لدى البنك المركزي وضمان دخل مستقر دون اللجوء إلى أي نوع من المخاطر.

هذا وتشير بيانات الأداء لمؤسسات التمويل (الدولية والمحلية) العاملة داخل العراق للعام 2008 - الصادرة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) - عن وجود 38253 قرصاً تم منحها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبمحافظة إقراضية بلغت ما يقارب 58 مليون دولار أمريكي، وبمعدل قرض بلغ 1500 دولار، وبنسبة سداد قدرت بـ 95%، وبنسبة مخاطر 2.8% إلى إجمالي المحفظة الإقراضية، هذا



العاملة داخل العراق تعتمد في تمويلها على المنح التي تتلقاها من وكالات المانحين الدوليين، والذين يطلبون معلومات من تلك المؤسسات عن أنشطتها التمويلية بغية الوقوف على النتائج ومطابقتها مع الأهداف المرسومة وأثارها، وفي استمرارية الحصول على التمويل اللازم لإدامة عملها داخل العراق من عدمه، وفي ضمان قدرة مؤسسات التمويل على بناء قدراتها الذاتية لاستمرارية عملية التمويل مستقبلاً بالاعتماد ذاتياً على الدخل المتحقق من القروض وتخفيف الاعتماد على وكالات المانحين الدوليين، كوسيلة لتقليل تبعية مؤسسات التمويل لوكالات المانحين في ظل غياب الدور الفاعل للمصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

العراق الآن في أمس الحاجة إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لما لتلك المشروعات من آثار إيجابية تنعكس على الاقتصاد الوطني. وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية كبيرة في هذا الصدد، فبدلاً من قيام دوائر الهيئة الوطنية للاستثمار بالتركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية للعمل داخل العراق، من خلال تقديم الحوافز للمستثمر الأجنبي في ظل غياب مناخ الاستثمار الحقيقي الذي يبحث عنه المستثمر الأجنبي والمتمثل في الاستقرار الأمني والخدمات بمختلف أشكالها، فالأجدر بتلك الهيئة الاهتمام بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة منها، والعمل على تشجيع قيام الجديد منها، كونها وطنية أولاً، ولها خبرة في السوق المحلية والوضع الأمني ثانياً، من خلال تبني استراتيجية وطنية أمدها خمس سنوات للنهوض بهذا القطاع الحيوي، تتمثل في تشجيع قيام شركات بين مؤسسات التمويل الدولية والمصارف المحلية - والتي تحتفظ بسيولة كبيرة جداً - وتحفيزها على تقديم التمويل اللازم بشروط ميسرة، وتسهيل اندماج البعض من المشروعات إلى القطاع الرسمي والذي سينعكس بالإيجاب على عموم الاقتصاد من حيث امتصاص البطالة الحالية، وخلق فرص جديدة لقطاع الشباب الوافد إلى سوق العمل، وتنويع المنتجات، وإمداد المشروعات الكبيرة بالسلع الوسيطة. ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تجارب العديد من الدول كمصر والأردن والمغرب ودول الخليج العربي.



تقع على عاتق الحكومة مسؤولية كبيرة في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فالأجدر بدوائر الهيئة الوطنية للاستثمار - بدلاً من التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية للعمل داخل العراق - الاهتمام بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة منها، والعمل على تشجيع قيام الجديد منها، من خلال تبني استراتيجية وطنية أمدها خمس سنوات للنهوض بهذا القطاع الحيوي

